خير الدين باشا التونسى

(حوالى سنة ١٢٢٥ — سنة ١٣٠٧ هـ = نحو ١٨١٠ — ١٨٧٩م)

عَقَلَ فرأى نفسه فى الآستانة فى أسرة غير أسرته ، فى بيت تحسين بك نقيب الأشراف ، ليست سيدة البيت له أمًّا ، ولا تحسين بك أبًا ، ولا أبناء البيت إخوة ، وإنما يسمع همسا أنه عبد مملوك على معنى غامض لم يفهمه أولا — أين وُلد ؟ وأين أسرته ؟ وكيف أتى إلى هذا البيت ؟ سؤال محيّر كسؤال ابن الشِّبل البغدادى :

فماذا الامتنان على وجود ... لغير الموجَدين به الخيار ؟
وكانت أنعماً لو أن كَوْناً ... نُخَيَّر قبله أو نستشار

وقول أبى العلاء :

ما باختيارى مَيلادى ولا هَرَمى ... ولا حياتى ، فهل لى بعدُ تخيير ؟

ونظر فرأى تحسين بك يوماً يعرضه على رجل يفحصه كما تُفحَص السلعة ، ويصعِّد فيه نظره ويصوِّب ، ويختبره من فَرْقه إلى قدمه ، ثم يدفع مالاً فى يد تحسين ، وينتقل هو إلى يده ، وهذا يُركبه مركباً يُبحر به إلى تونس ، وإذا به فى بيت جديد هو بيت أحمد باى ، باى تونس .

ما هذا الغموض كله ؟

تكشف له البحث بعد ذلك عن مأساة ؛ فهو شركسىّ الأصل ، من أسرة أباظة ، خُطف وهو طفل على أثر غارة أو فتنة أو هجرة ، وبيع عبداً فى سوق

خير الدين باشا التونسى

obeikandl.com

الرقيق بالآستانة ، فاشتراه تحسين بك ، وهذا باعه إلى أحد وكلاء باى تونس الذى أنفذه لشراء السرارى[1] والعبيد .

مأساة تبعث الأسى والحزن العميق ، قد حرمته أن يتذوق عطف أبيه وأمه ، وينعم بحريته ، وهى لايعوضها شىء فى الوجود ، حتى لو نعم فى قصر تحسين بك أو قصر باى تونس ، فما هذا النعيم ؟ .

وبيت تخفُق الأرواح فيه أحبّ إلى من قصر مُنيف[2]

وكل أكل فاخر وملبس باهر ونعيم باذخ لايساوى شيئاً بجانب نظرة ينظرها تحسين وأهله ، وباى تونس وبلاطه ، إلى هذا الفتى على أنه رقيق اشتُرى بدنانير معدودة .

كان هذا كلّ ما وصل إلى علمه عن طريق اليقين ، ورجح عنده فيما بعد أن له أخاً فى مصر يشغل منصباً كبيراً فى الدولة المصرية ، ويمتلك ثروة طائلة ، فأبت على خير الدين كرامته وإباؤه وظنونه — وما قد يعقب ذلك من تفسيرات تؤلمه — أن يكاتبه ويخبره ، وفضّل أن يحتفظ بذلك السر لنفسه وأقرب الناس إليه .

* * *

ومن قديم عُرِف الشراكسة فى العالم الإسلامى . وهم قبائل بدوية تسكن البقعة الشمالية الغربية من بحر قزوين وجزءاً من ساحل البحر الأسود ، وكان عددهم كبيراً ، فلما احتلت روسيا أخيراً بلادهم تفرق كثير منهم فى تركيا وآسية الصغرى ، وقد انتشر الإسلام بينهم وكاد يعمهم من نحو ثلاثة قرون .

وفى الشراكسة فضائل البداوة من الشجاعة والكرم ، ويمتازون بالنظافة

---

(١) السرارى : الإماء يتخذن فى البيوت .

(٢) الأرواح : الرياح .

والجمال ؛ عرف عنهم ذلك ، فكان الصغار والفتيان والفتيات يُخْطَفون أو يباعون ويُصدَّرون إلى المملكة الإسلامية من عهد العصر العباسى الأول .

ولا تنسَى مصرُ أنها حُكِمت بدولة المماليك الشراكسة من سنة ٧٢٤ إلى سنة ٩٢٣ هـ فاقتنى منهم سلاطين مصر عدداً وافراً ، واستخدموهم فى أعلى مناصب الدولة وَعَهِدوا إليهم فى الشؤون الحربية ، فأمسكوا بزمام الحصون والقلاع ، وعُرِفوا بالإخاء ومعاونة بعضِهم بعضاً ، فلما أتيحت لهم الفرصة تغلبوا على الدولة ، ومُلِّكوا على البلاد ؛ أولهم السلطان برقوق ، وظل الحكم فيهم إلى أن انهزم طومان باى أمام السلطان سليم ، وكان مع طومای باى هذا أربعون ألف شركسى ، ذابوا كلهم وذووهم ومن أتى بعدهم فى الأمة المصرية ، فكانوا عنصراً من عناصر دمها . كما لا ننسى أن من أهم أسباب الثورة العرابية أولَ أمرها اعتقادَ الضباط المصريين أنهم مغبونون إذا قيسوا بالضباط الشراكسة لترقيتهم دونهم .

* * *

كانت تُونُس حين حُمِل إليها خير الدين كسائر بلاد الشرق ، مقرًّا لحضارة قد هَرِمَت ، ذهبت رُوحها ولم يبق إلا رسمها .

الحياة العلمية فيها أشبه بما كان فى مصر قبيل عهد محمد على ، كتاتيب بُدائية منتشرة فى القرى والمدن غايتها تحفيظ القرآن ، وقلما يبلغون هذه الغاية ، ويستطيع التلميذ بفضل مناهج الدراسة فيها أن يقضى عشرَ سنين وأكثر من غير أن يُحْسن القراءة والكتابة ، وكل مايبلغه النجيب منهم أن يحفظ القرآن أو بعضه .

وعلى رأس هذه الكتاتيب جامع الزيتونة ، وهو صورة مصغرة من الأزهر فى ذلك العهد ، تُقرأ فيه علوم الدين من تفسير وحديث وفقه وعقائد ، وعلوم اللغة من نحو وصرف ومعان و بيان ، فى كتب مقررة لها متون وشروح وحواش ، ويُقضى الوقت فى تفهم تعبيراتهم و إيراد الاعتراضات عليها والإجابة عنها ؛ فالعلم

شكلُ علم لا علم ، والنتاج جَدَل لا حقائق ، والناجح فى الامتحان الذى يستحق أن يسمَّى « عالماً » أقدرهم على الجدل وحفظ المصطلحات الشكلية . أما الجميع فسواء فى عدم التحصيل؛ إذا مسّوا الحياة الخارجية ، فالمناقشة العنيفة فى أن شُرْبَ الدخَان حلال أو حرام ، والغِيبَة أشدُّ حرمةً أم سماع الآلات الموسيقية ، و « خيال الظل » تجوز رؤيتـــه أو لا تجوز ؛ وجزء كبير من السكان بَدْوٌ لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين ، ولا يصل إليهم شىء من علم إلا فى بعض أماكن أنشأ فيها الصوفية زوايا تعلم الناس شيئاً من الدين ؛ وللجاليات الأجنبية من فرنسية وإيطالية وانجليزية مدارس تعلم أبناءها وقليلا من أبناء البـلاد اللغات والجغرافية والتاريخ والحساب والجبر والهندسة ، فتخرّج من هم أقدر على فهم الحيـــاة فإذا انغمسوا فيها تحولت مالية البلاد إلى أيديهم .

عماد أهلها الفلاحة ، وآلاتها وأساليبها هى بعينها ما كانت عليه فى القرون الأولى قبل الإسلام وقبـل الرومان ، وساهم بعض الأوربيين فى الزراعة ، فطعّموا الأشجار وبخروها ولقّحوها ، فدرّتْ عليهم من الأرباح ما لم ينله سكان البلاد . ثم قبض هؤلاء الأجانب على الأسواق الخارجية ، وخاصةً فى أكبر غَلة للبلاد ، وهى زيت الزيتون ؛ فمن ناحية أنشئوا المعاصر تدار بالبخار ، ومن ناحية وضعوا أيديهم على ما ينتجونه وما ينتجه الأهالى ، واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد . وكان التونُسيون يصنعون نوعاً من النسيج اسمه « الشاشية » ، وكانت مصانعهـــا كثيرة ، وكانت مصدرَ رزق لكثير منهم ، ولكنها كانت تصنع بالآلات القديمة ، فلما تقدمت الصناعة فى أوربة ، وكانت الآلات تدار بالبخار وتنتج نتاجاً كثيراً من الشاش هـذا ، رَخُصَ سعره ، وأصيبت الصناعة فى تونس بضربة قاضية ، حتى لم يبق من مصانعها التى تبلغ الألف غير ثلاثين ؛ وناهيك بما يجره ذلك من الفقر والخراب ؛ كما زاحمت الجَزْمَةُ « البلغةَ » وقضت

عليها ، واختل الميزان التجارى فكثُر الوارد وقلّ الصادر ، وتغلب الفرنسيون والإيطاليون على السُّوق وأمسكوا بزمامه .

وكان مما أضعف التجارة سوء أدوات النقل وفساد الطرق ، فهم ينقلون غلاتهم على الإبل والخيل والبغال ونوع من العربات البُدائية ، وتنقل القبائل البدوية غلاتها فى قوافل ، فإذا كان الشتاء وأمطرت السماء تشعثت الطرق فتعطلت الحركة .

وأما إدارة البلاد فقوضى أىّ فوضى ؛ الحاكم حاكم بأمره ، وأحبّ الناس إليه من يجمع له المال من حِلّه وحرامه ، ولا ضبط فى دَخْل ولاخرج ، والعدل والظلم متروكان للمصادفات ، فإن تولى بعض الأمور عادل عدل ، وكان العدل موقوتاً بحياته — وقلّما يكون — ونظام القضاء والجيش والإدارة والضرائب وجباية المال وإنفاقه على النمط العتيق البالى ، وكثير من الأمور تنفذ بالأوامر الشفوية ، لا مرجع لها ولا يمكن الحساب عليها .

وكانت تونُس إذ ذاك تحت حكم البايات ، والباى فى تونُس لقب كالخديو فى مصر، وكان الباى يتبَع الدولة العثمانية تبعية ضعيفة، فيساعدها فى حروبها ويحمل إليها مقداراً من المال وكثيراً من الهدايا ، وإذا حدث مُشْكِل دولىّ فى تونس تدخلت الدولة العثمانية لفضّ النزاع ، وأرسلت مندوباً من قبلها ليشرِفَ على الحل. أما فيما عدا هذا فولاية تونُس شِبْهُ مستقلة ، والباى حرّ التصرف .

ولكن فرنسا كانت قد استولت على جارتها « الجزائر » ووضعت نُصْبَ عينيها إضعاف علاقة تونس بالدولة العثمانية شيئاً فشيئاً ، وتوثيق علاقاتها هى بها شيئاً فشيئاً ، وانتهاز الفرص للتغلب عليها نهائيًّا .

وكان باى تونس الذى ملك خير الدين هو الباى أحمد باشا الذى كان والياً من (١٢٥٣ — ١٢٧١ هـ) وقد أنعم عليه السلطان محمود بالخِلْعَة السنية ورتبة

أُشِيرِيَّة . ونحن نعلم أن السلطان محموداً هذا قد ألجأته الظروف القاسية وضغط أوربة ومطالبها وضعف حال دولته الداخلية ، إلى أن يجتهد فى تنظيم الدولة على أسس جديدة يقتبس فيها من نظم أوربة وقوانينها وإداراتها . وكان مما فصل أن أرسل إلى الباى أحمد هذا يطلب إليه أن يُدخل الأنظمة الحديثة فى تونُس وخاصةً فى الجيش ، فطلب الباى الإمهالَ قليلا والتدرجَ فى التغيير بسبب عادات البلاد وتقاليدها وعقليتها ، ثم أخذ فعلا فى تنظيم الجيش .

* * *

فى هذه البيئة كلها التى وصفناها وصفاً موجَزاً جدًّا وضع الشابّ خير الدين قدمه فى تونس .

— ٢ —

تربَّى فى قصر الباى أحمد — وكان من حسنات الباى أن اهتم بتعليمه ليعدّه رجلاً من رجاله ، والتعليم كله فى تونس كان مصبوغاً بالصبغة الدينية ، فكان البَرنامَج الذى أُعدَّ له أن يتعلم القراءة والكتابة ، ويحفظ ما استطاع من القرآن ويُجَوِّدَهُ [1] وشيئاً من الفقه والتوحيد ؛ فتقدم فى كل ماتعلمه ، وأخذ هو بعد ذلك يتوسع فى العلوم الشرعية بمخالطة العلماء والاستفادة منهم ، وفى علوم اللغة والمرانة على الكتابة ومطالعة كتب التاريخ .

وعُرف فى بيئته بالتديّن ومحافظته على أداء الشعائر وتوقير الشريعة ورجالها ، وإلى ذلك نَزَعَ إلى تعلم الفرنسية فأحسن تعلمها ، فكان يجيد العربية والفرنسية والتركية .

وحدث أن الدولة العثمانية كانت قد اتجهت إلى تنظيم شؤونها وخاصةً جيوشَها

---

(١) يجوده : يتلوه على أصول علم التجويد ، وبه تعرف مخارج الحروف والمد وما إلى ذلك .

— كما أشرنا قبل — وكتبت إلى ولاياتها بذلك ، ومنها تونُس ، فأخذ الباى أحمد ينظم جيشه ، وكتب إلى فرنسا يسألها المعونة فى ذلك ، فأرسلت إليه بَعثةً من الضباط الفرنسيين وعلى رأسها القومندان كامبنون الذى صار فيما بعد وزيراً للحربية الفرنسية فى حكومة جامبتا .

فالتحق خير الدين بالجيش التونسى يتعلم من هذه البعثة ، ومن ذلك الحين دخل فى السِّلْك العسكرى ، وكان هذا يوافق مِزاجه الشركسى ، فكان رئيساً لفرقة من الفُرسان ، وما زال يرقى حتى كان أميراً للواء الخيَّالة سنة ١٢٦٦

أفادته التربية الأولى أن يكون متديناً مثقفاً مطلعاً على أحداث الماضى ، قريباً من نفوس العلماء وخاصة — الشعب ، وأفادته التربية الثانية حبَّ النظام وقوة الحزم وسرعة البَتِّ[1] وصلابة الرأى .

ثم اضطرته الظروف بعدُ إلى مزاولة الأمور السياسية والانغماس فيها .

قد كان فى أيامه هذه ثلاثُ شخصيات مشهورة ، هى التى تدير دَفَّةَ الحكم وتظهر على المسرح : الباى أحمد باشا ، ومصطفى خَزْنة دار ، ومحمود بن عياد .

فالباى أحمد — مَوْلَى خير الدين[2] — والِ طَمُوح يحب رقىَّ بلاده ، فيأخذ فى تنظيم الجيش ويشجع نشر العلم ، ويخصِّص المرتبات للعلماء ، ويؤسس مكتبة فخمة فى جامع الزيتونة ، ويعيد تنظيم الإدارة الحكومية على أسس حديثة بتحديد الاختصاص ، ولكن فيه إسراف وإفراط فى التَّرَف وقلة نظر للعواقب وخضوع لبعض الظالمين من رجال دولته الماليين ، لحاجته إليهم فيما يُسْرف من مال ؛ ونقطة الضعف هذه جعلته يتغاضى عما يأتون من مفاسد خطيرة .

ومصطفى خزنة دار وزير العِمالة «المالية والداخلية» رجل مَغْرِبىّ الأصل ، جاء

---

(١) البت : الفصل فى الأمور .

(٢) مولاه : سيده .

تونس وسنه دون العشر، فرباه أحمد باشا كما ربّى خير الدين، وارتقى فى الوظائف حتى صار وزيراً ؛ وهو شخصية غريبة ، لين بسّام ، لا يقول «لا» لمن طلب منه شيئاً ولو مستحيلا ، يُرْضِى بالوَعْد ظاهراً ويُضْمِر عدمَ الوفاء باطناً ، عفّ اللسان «مُتَدَرْوِش» يحافظ على الصلوات ويقرأ الأوراد ويقوم الثلث الأخير من الليل ، وهو مع ذلك شَرِهٌ فى جمع المال ، لا يتورع عن السرقة والغصب ومشاركة السارقين والغاصبين . تولى الوزارة نحو خمسة وثلاثين عاماً أثقـــل فيها كاهل[1] الشعب بالضرائب والمظالم ، يفعل ذلك كله نهاراً ويتهجّـد ليلا ، يختلس المـال ويعمُرُ المساجد ؛ بدأ حياته سَمْحاً كريماً وختمها بخيلا شحيحاً ؛ زوّج بنته من خير الدين لما تنبأ له بمستقبل باهر ، وبسط سلطانه على الباى أحمد بحيله وأساليبه ، غشّى بَصَرَه فلم يعد يرى ظلمه وفساده، وحارب بكل قوته من تقرب إلى الباى أو من مال إليه الباى ، حتى يضمن دوام نفوذه ؛ يحبِّـذ للوالى كثرة الإنفاق فى الإصـلاح وغير الإصلاح ، ويشجعه على الإمعان فى الترف والإفاضة فى البـــذل ، حتى يأسِره بحاجتـه إليه وحتى يتخذَ من كل ذلك وسائل لاستنزاف مال الشعب ، بعضه له وبعضه للوالى .

ومحمود بن عياد يَدُ مصطفى خزنة دار التى يقبِض بها ويسرق بها ويستغل بها ، وشريكه فى المغانم والمظالم ، وظيفته جمعُ الضرائب على اختلاف أنواعها ، وشراء جميع ما تحتاجه الحكومة وما يحتاجه الوالى ؛ وظل على هذا عشرين عاماً ؛ ذكىّ خبيث ماهر ، يغالى فى الضرائب ويتخذ كل الحيل حتى لا تصل مظلمة إلى سمع الوالى ، فإذا وصلت احتال حتى تُرْفَض . استطاع أن يجمع من الثروة من هـذه الأبواب ثمانين مليوناً .

رأى من بعيد أن الشعب بدأ يعلو أنينه ، وأنه يوشِك أن ينتفِض هو وشريكه

---

(١) الكاهل : أعلى الظهر مما يلى العنق .

فهرّبا أموالهما إلى فرنسا ، وادعى ابن عياد المرض وزعم أنه مسافر إلى باريس للتداوى ، فلما وصل إليها أعلن عدم العودة ، وطلب أن يتجنس بالجنسية الفرنسية فأجيب إلى طلبه .

ومع هذا كله فقد بلغ من فجوره أن ادّعى على الحكومة التونسية أن له مبالغ طائلة قِبَلها (٦٠ مليون قرش تونسى = ٤٠ مليون فرنك) نظير مُشْتَريات اشتراها لها لم تدفع ثمنها ، وأخذت المسألة دوراً خطيراً ، إذ أصبح المدعى فرنسىّ الجنسية تحميه حكومة فرنسا وتطالب بحقوقه .

هنا اتجه الباى أحمد إلى خير الدين ليذهب إلى باريس ، ويخاصمَ ابن عياد ويبين فساد زعمه ويثبت أن عليه — لا له — ديوناً يطالبه بها ، وكانت قضية هامة لو حُكم فيها لابن عياد لوقعت تونُس فى الإفلاس ، وزاد من خطرها ما كان تحت يده من مكاتبات ومستندات رسمية دبرها هذا الماكر تدبيراً محكما .

وظلت هذه القَضية فى باريس أكثر من ثلاث سنوات من سنة ١٢٦٩ — ١٢٧٣ هـ ، وخير الدين فيها يُرَافِع ويدافِع ، وابن عياد يملأ فرنسا دَوِيًّا ، ويساعده على ذلك ما ينفقه عن سَعة ، ويشترى الدُّور والأملاك فى فرنسا ؛ وعلى خير الدين أن يقاومَ كل هذا .

ولأخيراً كُلِّفت لجنة القضايا بوزارة الخارجية الفرنسية دراسةَ هذا الخلاف ورفع تقرير عنه ، وشُكلت لجنة تحكيم يرأسها الإمبراطور نابليون الثالث ، وأصدرت حكمها وهو يقضى بتخفيض مطالب ابن عياد من ستين مليون قرش إلى خمسة ملايين ، كما ألزمته بأن يدفع للحكومة التونسية ١٤ مليون قرش فى ذمته لها ، وبدفع مبالغ أخرى ، فكان مكسبُ تونُسَ من هذه القضية نحو ٢٤ مليون فرنك . وفوق ذلك قام خير الدين فى هذه السفرة بأعمال أخرى ، أهمها أنه لما حدثت حرب القرم ١٢٧٠ هـ ١٨٥٣ م أرسل الباى أحمد لمساعدة الدولة العثمانية

١٤ ألف جندى بأدواتهم الحربية وأسطولا من سبع قطع ، وهـذا أثقل كاهلَ تونس ، فأرسل الباى إلى خير الدين بباريس مجوهرات لبيعها ، وفوضه فى أمر ثمنها ، فلم يقبل خير الدين هذا التفويض ، وظل يراجع الباى فيما يُعْرَض من ثمن ، حتى أنكر عليه كثرة الاستشارة وأمره بالبيع فوراً فباع .

ولم يكف ثمن هـذه المجوهرات ، فكلفه الباى أن يعقد قَرْضاً من فرنسا ؛ وكانت هذه مسألة خطيرة لم يستطع ضمير خير الدين أن يحتملها ، ولا سيما أن الباى قد أصيب بالشلل وقربت منيته ، فماطل وماطل ، وأخذ يبعث بالاستفهام تلو الاستفهام حتى مات الباى ولم يتم عقد القرض ، فكانت محمدة من محامده ذكرها له أهل تونس والباى الجديد المشير محمد باشا ، وأنعم عليه برتبة فريق سنة ١٢٧٢ .

أفاده بقاؤه فى باريس هـذه المدة اطلاعاً على الدنيا الجديدة ومعرفة بنظمها واحتكاكا برجال السياسة وفهما لأغراضهم ، ووضع عينه على أسباب رقى الأمم وقارن بينها وبين تونس ، لِم تأخرت وكيف ترتقى ، مما كان له أثر كبير فى حياته المستقبلة ، كما أفادته علو شأنه فى أمته وثقتها به وأملها فيه .

ومما يؤسف له أنه بعد هـذه الفضائح كلها بَقِيَ مصطفى خزنة دار المغتصب الكبير وصهر خير الدين فى منصبه فى الوزارة .

عاد خير الدين إلى تونس فعينه الباى محمد باشا وزيراً للحربية سنة ١٢٧٣ ، وظل فى هذا المنصب إلى سنة ١٢٧٩ ؛ وفى هذه الفترة قام بإصلاحات كثيرة ، فأصلح ميناء « حلق الوادى » وهو أعظم ميناء لتونس ، وأمر بأن يقيد كل شىء يعمل فى وزارته ، وكان هذا النظام أول ما أدخل فى تونس .

وأنشأ مصنعاً بخارياً لبناء السفن وإصلاحها ، ووسّع الطرق ونظمها . ولكن أهم من ذلك كله أن الدولة العثمانيـة وولايتها التابعة لهـا والمرتبطة بها — ومنهـا تونس — مالت إلى اقتباس النظام النيابى تحت تأثير الضغط الأوربى وظهور فساد

الحكم الاستبدادى ، وميل خواصّ الشعوب الشرقية إلى إصلاح الحال و إدخال النظم الحديثة — فكان خير الدين العقل المنظم لهذه الحركة ومَن له النصيب الأكبر فى وضع القوانين لمجلس شورى منتخَب.

وصدر الأمر به سنة ١٢٧٧ وانتُخِب أعضاء المجلس ، وكان خير الدين الرئيس الفعلى له بجانب وزارته للحربية .

ولكن هذا المجلس اصطدم بطائفتين لهما خطرهما : فرجال الدين لم يرضَوْا عنه ، لأن بعض أحكام القانون سياسية لا شرعية ، ولأن القانون يقضى بالحكم بالأغلبية وقد ترى الأغلبية ما لا يرتضى الدين . وأصحاب السلطان وعلى رأسهم الوالى ومصطفى خزنة دار لم يرضوا عنه فى باطن نفوسهم ، لأنه يسلبهم سلطانهم ، فأراد خير الدين أن يكون السلطان الحق للمجلس ، وأرادا أن يكون المجلس ستاراً شرعيًّا لتصرفهما وأداةً طيِّعة لتنفيذ أغراضهما . أراده حقيقة وأراداه لُعبة . أراد من كل عضو أن يقول ما يعتقد فى صدق و إخلاص وجرأة ، وأرادا من كل عضو أن يتحسس رأيهما فيعبر عنه ، فكان النزاع وكان الخصام .

عرض على المجلس رغبة شركة فرنسية بأن تقوم بمدّ ماء زغوان إلى قرطاجنة ثم توصيله إلى المرسى والحاضرة ، وفى هذا المشروع فوائد ومضارّ . وتجادل الأعضاء فيه ، منهم من يحبذه لفوائده ، و بعضهم يرفضه خوفاً من تغلغل النفوذ الفرنسى ، و يرغبون أن يدبروا الأمر لتقوم بالمشروع الحكومة التونسية نفسها ، واشتد الجدَل ومالت الأغلبية إلى الرفض ، وهنا قال الوالى : لقد وعدت قنصل فرنسا وعداً قاطعاً بالموافقة على المشروع . فكان خير الدين جريئاً إذ قال : فلم جمعتنا إذاً لتأخذ رأينا ، وكان يكفى سماع هذا الخبر من سيادتكم ؟ .

وأرادوا أن يُصْرَف فاضِلُ الأوقاف على الإصلاحات العسكرية ، واستندوا إلى فتوى من أحد العلماء المالكية ، فعارض خير الدين فى هذا وأوضح وجهة

نظره ، بأن الشؤون العسكرية لها مخصصات فى مالية الدولة ، ولا يصح أن تمتد الأيدى إلى فاضل الأوقاف إلا إذا عجزت مالية الدولة واستُنفدت فى وجوهها العادلة ، أما إذا كانت تُبعثر هنا وهناك ويُصرف منها على الترف والشهوات فلا يصح أن تمتدّ الأيدى إلى فاضل الأوقاف .

وناحية ثالثة لم يكن يرضيها النظام الشورى ، وإقامة العدل ، وهى الحكومة الفرنسية إذ ذاك ، لأن شمول العدل والنظام الشورى واستقرار الأمور يضيع على فرنسا مطمحها فى الاستيلاء على البلاد ، فكان ممثلو فرنسا يحرّضون الباى على التلاعب بالمجلس الشورىّ . ولما حضر نابليون الثالث إلى الجزائر وتوجه إليه باى تونس وقدم له نسخة من قانون الشورى الذى وضعه ، قبلها منه بالشكر ظاهراً ، ونقَدها أمام رجاله سرّاً وقال : « إن العرب إذا استأنَسوا بالعدالة والحرية لم نسترح معهم فى الجزائر » . وهكذا اتجهت سياسة فرنسا فى هذه البلاد إلى التظاهر بتشجيع حركات الإصلاح والعمل سرّاً على إحباطها .

وهكذا كل يوم مشكلة وكل يوم نزاع ، والإصلاح مستحيل مع هؤلاء ، فاستقال خير الدين ، وقال : « لقد حاولت أن أسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والإخلاص فذهب كلُّ مسعاى سُدًى ، ولم أشأ أن أخدَع وطنى الذى تبنّانى بتمسكى بالمناصب . ورأيت أن الباى وعلى الأخص وزيره الرهيب المظيم الجاه مصطفى خزنة دار لايلجآن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونيًا ، فقدمت استقالتى سنة ١٢٧٩ من رياسة المجلس ومن وزارة الحربية ، وعدت إلى حياتى الخاصة » .

لم يشأ أن يثور بعد اعتزاله ، ولا أن يكوّن حزباً يناضل فى سبيل تحقيق العدالة ، فذلك مالم يتفق ومزاجه ولم تتهيأ له البلاد ، ثم هو تربطه بركنى الاستبداد روابط تقيد حريته ؛ فالباى مولاه ، ومصطفى خزنة دار صهره ، وموقف البلاد

إزاء المطامع الأجنبية دقيق ؛ لهذا كله اعتزل وسالمَ ، ونفَضَ يده من العمل الرسمى مع الإلحاح عليه فى العودة ، ولكنه لم يقطع علاقاته الشخصية بالباى والوزير ، واستمر على هذه الحال تسعَ سنوات حَفَلَتْ بأمرين جديرين بالذكر : الأول سفره سفيراً من الباى إلى ألمانيا وفرنسا و إنجلترا و إيطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدانيارك و بلجيكا فى مهمة خاصة ، فمكنته هذه ورحلته السابقة — كما يقول — من دراسة الأسس التى قامت عليها المدنية الغربية و بنت عليها الأمم الكبرى قوتها ونفوذها . والثانى تأليفه كتاب « أقوم المسالك ، فى معرفة أحوال الممالك » .

— ٣ —

عكف خير الدين أثناء اعتزاله الوزارة على وضع كتاب سماه « أقوم المسالك ، فى معرفة أحوال الممالك » وسميت ترجمته الفرنسية « الإصلاحات الضرورية للدول الإسلامية » وكان فى ذهنه عند تأليفه أن يحذُوَ حَذْوَ تاريخ ابن خلدون ، يؤلفه بروح العصر ، ومطالب العصر ؛ فاشتمل أيضاً على مقدمة وتاريخ . فأما المقدمة فقد أراد منها البحث فى حالة البلاد الإسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها ، وكيفية إصلاحها .

وأما التاريخ فقد عرض فيه حال الممالك الأوربية لا من ناحية تعاقب ملوكها وتسلسل حروبها ، ولكن من ناحية وصف كل دولة فى إدارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها ، وماليتها وكيفية ضبطها ، وقوتها البرية والبحْرية . وقد وصف — على هذا المنوال — الدولة العثمانية وفرنسا و إنجلترا وروسيا وألمانيا و إيطاليا وأسبانيا والبورتغال وهولندا والدانيارك و بلجيكا وسويسرة واليونان ، ثم وصف جغرافية أوربة الطبيعية إلخ ، وكان أهم ما يقصد من ذلك أن يضع أمام القارئ

العربى صورة لنهضة أوربة وأسبابها وطريقة الحكم فيها حتى يقتبس المسلمون منها ما يصلح لهم ، وحتى يثير عندهم الرغبة فى الاقتداء بهم والعمل على منوالهم ، وقد أَوْدَعَه خلاصة ما رأى فى سياحاته وما قرأ وما فكر .

وأهم ما يعنينا الآن مقدمته التى تشرح حال المسلمين وحاجتهم إلى الإصلاح وطريقته : وهو فيها يَنْعَى[1] على المسلمين كراهيتَهم الأخذ بأساليب المدنية الغربية فى الإصلاح ، واعتقادهم أن كل ما صدر عن أوربة حرام ، ويعللون ذلك بعلل مختلفة ؛ كأن يقولوا إنها مخالفة للشريعة الإسلامية ؛ أو يقولوا إنها إذا ناسبت الأمم الغربية فلا تناسب الأمم الشرقية ، لأن كل أمة لها موقفها الاجتماعى وعقليتها وتاريخها ؛ أو أن يقولوا إن المدنية الغربية بطيئة الإجراءات وخاصةً فى طريقة القضاء ، أو أن يقولوا إن النظم الغربية تستلزم التوسُّع فى الإدارة وتقسيم الأعمال ، وهذا يستلزم كثرة الوظائف والموظفين ، وليس هناك مال يكفى لكل هذا ، فلا بد إذاً من فرض ضرائب جديدة ، والبلاد فقيرة وأهلها لا يحتملون زيادة الضرائب .

وقد وقف نفسه للردِّ على هذه المزاعم .

فأما الزعم الأول فالتمسك بالدين لا يمنع من النظر فيما عند الأمم الأخرى ، والأخذ بأحسنه فيما يتعلق بالمصالح الدنيوية ، فليس بالناس يُعرف الحقّ ، ولكن بالحق يُعرف الناس ، والحكمة ضَالَّة المؤمن يأخذها حيث يجدها ، وسَلْمان الفارسىّ لما اقترح على النبى ﷺ حفْر خندق فى غزوة الأحزاب أخذ برأيه ولم يكن ذلك معروفاً عند العرب ، والمسلمون الأولون أخذوا علوم اليونان ومنها المنطق واستفادوا منها ، وقال الغزالى : من لا معرفة له بالمنطق لم يُوثق بعلمه ، وأبو بكر الصدّيق قال لخالد عند إرساله لقتال أهل الرِّدَّة فى اليمامة : « إذا لاقيتَ القوم فقاتلهم

---

(١) ينعى : يعيب .

بالسلاح الذى يقاتلونك به ، السهم للسهم والرمح للرمح والسيف للسيف » ولو أدرك هذا الزمان لقال المِدْفع للمِدْفع والبارجة للبارجة والمدرّعة للمدرّعة . ولا يمكن الاستعداد لمنازلتهم بمثل سلاحهم إلا بالعلم وأسباب العمران . ثم نقول لهؤلاء الذين لا يستحسنون ما تأتى به المدنية الغربية : لماذا تنكرونها فقط فى التنظيم ونتائجه والإدارة وضبطها والعدل وإقامته ، ولا تنكرونها فيما تتنافسون فيه من الملابس والأثاث والمخترعات وأسباب التّرَف ؟ فالذين صنعوا أدوات الزينة والنعيم هم الذين صنعوا الأسلحة واخترعوا العلوم والمعارف . أنفتح البابَ للأخذ منهم فيما لا ينفع ونُغلقه أمام ما ينفع ؟ أنصُدُّ عن الأخذ عنهم ونتركهم يستغلون زراعتنا ومواردنا وينعمون بها ، ثم نكتفى منها بفُتاتِ موائدهم ؟ إنهم ما وصلوا إلى استغلالنا إلا بمعارفهم ، ولم ترتق معارفهم إلا بالعدل والحرية ، فكيف يَسُوغ لعاقل أن يصدّ عن ذلك ويغمض عينه ولا يسمح به ، استناداً إلى خرافات وأوهام ؟ وقد قال بعض المؤلفين فى السياسة الحربية : « إن الأمة التى لا تجارى جاراتِها فى معدّاتِها الحربية ونظمها العسكرية ، توشك أن تقع غنيمةً فى أيديهم » وإنما خص النظم الحربية بالذكر لأنها موضوع كتابه ، وإلا فالحكم عامّ فى كل مرافق الحياة .

« ومن دواعى الأسف أن هذه النظرة إلى المدنية الغربية لا تزال تؤثر فى بعض البيئات فى الأمم الإسلامية وإن اختلفت درجاتها فى الإصغاء إلى هذه الدعوة ، كالتخويف من تعليم المرأة ومن الاستمداد من التشريع الحديث . ولعل هذا من الأسباب التى جعلت النصارى والمسلمين إذا اجتمعوا فى قُطر واحد كان النصارى أسبقَ إلى تشرُّب المدنية الغربية والاستفادة منها ، ثم يأتى بعض الناس فينسبُون ذلك إلى طبيعة الإسلام ، والإسلام لا يمنع أن يقتبس الصالح من الأمر حيث كان وممن كان » .

أما هؤلاء الذين يقولون إن المدنية الغربية لا تناسب الأمم الإسلامية لموقفها الاجتماعى، فنقول: لهم إن أوربة عندما بدأت نهضتها كانت أسوأ حالا منا؛ والأمة الإسلامية — كما يشهد المنصفون — لها من عقليتها واستعدادها وسابق مدنيتها ما يمكنها من السير فى هذا المجال إذا أُذْكِيَتْ حريتها الكامنة، فالحرية والطموح غريزتان فى المسلمين تأصلتا فيهم بتعاليم دينهم؛ غاية الأمر أنه من الواجب على القادة الذين يضعون لهم أسس حريتهم ونظم إدارتهم أن يراعوا ظروفهم، وأن يقدموا لهم من ذلك ما يستطيعون هضمه، ثم يوسع هذا شيئاً فشيئاً بنمو أسباب التمدن.

أما القول ببطء الإجراءات، فإن كان سببه إعطاء الحوادث حقها من التأمل حتى يتضح عند الحاكم وجه الحق، بالإفساح للمتخاصمين أن يُدْلُوا بحججهم، فلا يصح أن يشكو منه جاهل أو متجاهل، وهذا خيرٌ ألفَ مرة مما يجرى الآن من الإسراع فى الحكم من غير تمحيص ومن غير إبداء أسباب. وإن كان سببه تقصير الموظفين أو قصورهم، فما على الحكومة إلا أن تختار الأكفاء وتدربهم، وكذلك الشأن فى الأمور السياسية الكلية لا بأس من البطء فيها إذا كان البطء لتحرى الصواب ومعرفة وجه الحق. ومع هذا فقد يحدث البطء والتحفظ أول الأمر، فإذا مَرَنت الأمة عليه أسرعت السير فى شؤونها.

وأما الخوف من زيادة الضرائب فالأمر بالعكس، لأن الحكم الشورىّ يجعل الضرائب لا تفرض إلا حيث المصلحة، وبرضا أهل الحَلّ والعقد. على حين أن الحكم الاستبدادى يجعل فرض الضرائب شهوة من شهوات الحاكم المستبد. ثم إن تنظيم الدولة وشؤونها بضبط دخلها وخرجها يزيد فى مصادرها فتنعم الأمة بماليتها، وإذا فرضت ضريبة فلأنها تفيد أكثر مما تضر، لا كما هو حاصل الآن من وضع إيراد الدولة تحت تصرف الحكام يصرفون منه على شهواتهم

من غير حساب ، فإذا أسرفوا وأتلفوا لم يجدوا إلا باب فرض ضرائب جديدة .

الحق أن الأمم الإسلامية لا تصلح إلا بالنظام الشورىّ الذى يقيد الحاكم ، وبأن نستمد من النظم الغربية والمدنية الحديثة ما يصلحنا . والحق — أيضاً — أن الذين يقفون أمام هذه الدعوة إلى الإصلاح إما جهلة لا يعرفون كيف تقدم العالم وكيف أصلح عيوبه وأسس نظمه ، ثم يدعوهم الجهل إلى الاستنامة لنظمهم المعيبة وطرقهم المعوجّة ، ويرون أن الإصلاح بِدعة من بِدَع آخر الزمان ؛ وإما قوم يعلمون وجوه الإصلاح ومزاياه ، ولكنهم يرون أنها تسلبهم منافعهم الشخصية التى تتوافر لهم بالاستبداد والفوضى ولا تتوافر بالنظام ، فيحاربونها تحت ستار ما يزعمون من أضرار ، وما يختلقون من أسباب ، وهم فى باطن أنفسهم يعرفون أنهم كاذبون .

إن العدل والحرية هما ركنا الدولة ، وهما اللذان كانا فى المملكة الإسلامية فأزهرت ثم فُقِدا فذبُلَت ، ولم يكونا فى الدول الأوربية فانتابها الضعف والفساد ، ثم كانا فصلح حالها ؛ وليس جو أوربة أحسن الأجواء ، ولا أرضها أصلح الأراضى ، وإنما بلغ أهلها ما بلغوا بالتقدم فى العلوم والصناعات واستخراج كنوز الأرض بعلوم الزراعة ، وكَسْب المال بعلوم التجارة ؛ وهذا كله لم يكن إلا وليداً للعدل والحرية ، وهذه قوانين طبيعية لا تتخلف . عدل وحرية يتبعهما عمران ، وظلم واستبداد يتبعهما خراب .

ثم إن العدل والحرية يجب أن يوضع لهما من النظم ما يضمن وجودهما ودوامهما . وليس هناك ضمان إلا بالمجالس النيابية ، فقد يكون فى الملوك من يحسن تصرفه بدون مشورة ، ولكن يكون ذلك موقوتاً بوقته ، يزول بزواله ؛ فوجب أن يحاط الملوك بأهل الحل والعقد ، يشاركونهم فى كليات السياسة ، ويكون

الوزراء مسئولين أمامهم . وكل ما أصاب الأمم الإسلامية إنما أصابها من ترك الأمر فيها إلى مشيئة حاكمها وخضوع الوزراء لإشارته . وقد قال ابن العربى فى الضرائب التى تؤخذ من الناس عند فراغ بيت المال : إنها يجب أن تُؤخذ جهراً لا سرّاً ، وتنفق بالعدل لا بالاستئثار ، وبرأى الجماعة لا بالاستبداد . وقد كنت أتحدث مع كبير من أعيان أوربة فأسْهَبَ فى مدح ملكه وتضلّعه من أصول السياسة وصواب منهجه ، فقلت : فلم إذاً تخاصمونه فى الحرية السياسية ؟ فقال : من يضمن لنا بقاء استقامته واستقامة ذريته من بعده ؟ .

وقد اقتبس بعد ذلك من أحد مؤرخى نابليون قوله : « إن نابليون أخطأ — مع عظمته — لاستبداده ، ويجب على الأمة الفرنسية أن تتعلم من غلطاته . وإن ما ينبغى أن يستخلص من كل تاريخه أنه لا يليق بأىّ فرنسىّ أن يبذل حريته لأى أحد ، كما لا ينبغى له الإفراط فى حريته حتى تنتهك حرمتها » .

وقد أيد خير الدين نظرته هـذه بالرجوع إلى التاريخ ، فاستشهد بالمملكة الإسلامية ، بم تقدمتْ وبم تراجعتْ ، وبأوربة بم تأخرت وبم نهضت وبم نمتْ .

وحمّل المسلمين تبعة تأخرهم ، ولـكنه لم يهمل نقد أوربة إزاء الدول الإسلامية فى تصرفاتها ، وخاصةً فى مسألة « الامتيازات الأجنبية » استناداً إلى عهود قديمة مضى وقتها ؛ ولم تكتف بالعهود ، بل توسعتْ فى تفسيرها ما شاءت لها قوتها . وهذا كله مخالف للقانون الأساسىّ البديهىّ ، وهو أن من دخل مملكة فلا بد أن يخضع لأحكامها . فإذا ادعى أن المملكة الإسلامية متأخرة فى نظمها فهناك من هم أكثر تأخراً منها وأوربة لا تطلب امتيازات فيها . وإذا ادعى كراهية بعض عوام المسلمين للنصارى وحَيْفهم [1] عليهم أمكننا الإدّعاء بحق كراهِيَةِ بعض النصارى للمسلمين وحيفهم عليهم ؛ فلا مبرر إذاً لهذه الامتيازات .

---

(١) الحيف : الظلم والجور .

يضاف إلى ذلك ما تقوم به بعض ممالك أوربة من وضع العراقيـــل فى سـبيل تنظيم الممالك الإسلامية لشؤونهـا ، وإدخال وسائل الإصلاح التى تراهـا ، وإيقاع الدول الإسـلامية فى حيرة بين مطالبة لهـا بالإصلاح وإعاقة للإصـــلاح .

ثم من أهم العوائق فى تقدم المسلمين وجود طائفتين متعاندتين : رجال الدين يَعْلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا ، ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بقطع النظر عما جدّ واستُحدث ؛ ورجال سياسة يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين ، ويريدون أن يطبقوا النظم الأوربية بحذافيرها من غير رجوع إلى الدين . فنقول للأولين اعرِفوا الدنيا ، ونقول للآخرين اعرِفوا الدين . فاعتزال العلماء شؤون الدنيا ثم تحكّمهم ضرر أى ضرر . وجهل رجال السياسـة بأصول الدين ضرر مثله . والواجب امتزاج الطائفتين وتعاونهما . فهناك أصـول الدين يجب أن تراعى ، وهناك أمور لم يُنَصّ عليها تقتضيها مصالح الأمة يجب أن تقاس بمقياس المنفعة والمضرة ويُعمل فيها العقل .

ثم أبان الأسس التى بُنيت عليها المدنية الحديثة التى يمكن اقتباسها ونشرها فى المملكة الإسلامية ، كالحرية بنوعيها ، وهما : الحرية الشخصية وهى « إطلاق التصرف للإنسان فى نفسه وكسبه ، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ، ومساواته لأبناء جنسه فى الحقوق والواجبات » ، والحرية السياسـية وهى المشاركة فى نظام الحكم والمداخلة فى اختيار الأصلح — ثم تأسيس القوانين بنوعيها ، وهى قوانين الحقوق المرعية بين الدولة والرعيّة وقوانين حقوق الأهالى فيما بينهم — ثم مسئولية الوزراء أمام الأمة فى مجلسها الشورىّ إلخ .

وختم ذلك بإبداء رأيه فى أن إيجاد هذه النظم من لوازم وقتنا ، وكل من وقف فى سبيلها عديم الأمانة والنصيحة لدولته ووطنه .

هذه زُبدة مافى المقدمة التى تبلغ نحو مائة صفحة ، ومنها نعرف وِجهته فى الإصلاح . ونعود بعد ذلك إلى متابعة حياته .

— ٤ —

بعد أن ترك خير الدين الوزارة وتخلى عن الكفاح وانصرف إلى التأليف خلا الجوّ لمصطفى خزنة دار ، يثقل كاهل الشعب بمظالمه ومغانمه . والباى محمد الصادق باشا الذى تولى سنة ١٢٧٦ رجل لَيِّن سهل ناعم ، لا يحب أن يواجه صعوبة ولا يسمع بمشكلة ، يسلم الأمور لوزيره ولا يسأله عما يفعل ، ولا يهمّه منه إلا أن يواليه بالمال الكثير الذى يصرفه فى تَرَفه . والمجلس النيابى الذى أنشىء وَجد فيه مصطفى خزنة دار عائقاً لتصرفاته واستبداده ، فألغاه وألغى كل ما تبعه من نظم ، وعادت الأمور إلى مجراها الأول ، واستردّ الوزير حريته فى فرض الضرائب وطرق تحصيلها .

وما زال مصطفى خزنة دار يستنزف موارد البلاد حتى نَضَب مَعِينُها [1] فاتجه إلى أوربة يستدين منها . وفى أقل من سبع سنوات بلغ الدين (١٥٠ مليون فرنك) .

ووقعت البلاد فى شرّ مِحْنة ؛ فمن ناحيةٍ ثار الشعب من ضرائب تضاعفت ، بل بلغت فى بعض الأحيان ثلاثة أمثالها ، إلى جَوْر وفساد فى التحصيل والتوزيع أسلما إلى الإفلاس ، حتى بلغ الحال آخر الأمر أن لم يكن فى خزانة الدولة مرتبات أسرة الباى ولا مرتبات الموظفين ورجال الجيش ولا فوائد الديون ، وحتى اضطُرّ أوساط الناس إلى إخراج نسائهم لجمع العُشْب وعروق الأشجار لِلاقتيات بها . ومن كان عنده قليل من المال أخفاه حتى لا يصادر ، وتظاهر بالفقر ، وكان يغلى القمح فى الماء ليلا من غير طحن حتى لا يتهم بالرخاء ، وفشا المرض والموت إلى أفظع

(١) المعين : الماء الجارى .

حد . ومن ناحية أخرى تدخلت الدول الأوربيـة تريد المحافظة على ديونها . واقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية ووافقتها إنجلترا و إيطاليا ، وصدر مرسوم من الباى سنة ١٢٨٦ بتشكيلها من فرنسيين وانجليز و إيطاليين يرأسها موظف تونسى ، وجعلت مهمتها توحيـــد الدَّين وتحديد الفوائد و إدارة المرافق التى خصصت لهذا الدين .

وهكذا كانت رواية واحدة مُثلت مرة فى مصر ، ومرة فى تونس ، لم يختلف فيها إلا أشخاص الممثلين .

عند ذاك اتجه الباى إلى خير الدين يطلب منه أن يرأس هذه اللجنة فاعتذر ، فألح عليه حتى قبل ، وحمل مهمة شاقة فى الداخل والخارج ، ومُنح لقب وزير ، ومن الغريب أن البـاى احتفظ بمنصب الوزير الأول لمصطفى خزنة دار ، الذى أسلم البلاد للدمار ! وليس لهذا سبب إلا ضعف الباى وشلله أمامه كما يَشَلُّ العصفور أمام الثعبان .

واجـه خير الدين مشاكل من أعسر الأمور ؛ فاللجنة المـالية المختلطة تريد أن تضع يدها على كل شىء فى الدولة ، لأن كل شىء متصل بالمـال ، حتى المعـلم فى المدرسة والقاضى فى المحكمة ، ولو فعلت لأضاعت استقلال البلاد بتاتاً .

ومشكلة ثانية ، وهى كيف ينقذ هذا الشعب بعد ما احترق بالجوع والفقر والمرض وفِقْدَانِ الثقة بالحكومة ؟

ومشكلة ثالثة ، وهى بقاء مصطفى خزنة دار رئيساً للوزارة ، وهو الشَّرِهُ فى المال كشرهه فى حب السلطة والجـاه . ومن ذاق لذة ذلك لم يتنحَّ عنه اختياراً ، وهو بطبيعته وتاريخه عدو كل إصلاح ، غيور ممن يشاركه جاهه .

فأما المشكلة الأولى فاستطاع خير الدين — بالمفاوضات الطويلة مع اللجنـة ومع الدول — أن يحصُرَ دائرة نفوذها فى موارد محدودة ، وأن ينظم ميزانية الدولة

ويضمن للدائنين دفع الفوائد فى حينها ، إلى غير ذلك من وسائل تعهد بها ونفذها فى ضبط وأمانة .

وأما المشكلة الثانية فقد رأى كثرة الضرائب قد أضاعت الزراعة وجعلت البلاد خراباً ، ولم يزرع الناس إذا كان نتاج زرعهم ليس لهم وكان زارعهم وغير زارعهم يستويان فى الفقر ، فخفف من الضرائب ، ونظم طرق تحصيلها ، وأخذ بالشدة من تلاعب فيها ، وشجع غرس الزيتون والنخيل ، فأعفى كل من غرس منهما جديداً من الضرائب عليها مدة عشرين عاماً ، وأرجع من فرَّ من الأهالى لكثرة مطالب الحكومة ، وأسقط ما عليهم ، وأمر بالنظر فى شكايات من نُكب من الناس على يد الحكومة السابقة ورد ظلامتهم ، ووضع صندوقاً كبيراً فى ميدان يونُس يضع فيه كل متظلم ظلامته وأعفاه من التصريح باسمه ، وجعل مفتاح الصندوق معه ، هو الذى يفتحه بنفسه ، وهو الذى يقرأ الظُّلاَمَات ويوقع فيها بما يراه من تحقيق العدل .

وأما المشكلة الثالثة فقد ظل فى نِزَالٍ[1] مع مصطفى خزنة دار حتى زادت فظائعه وانكشفت وألحَّ الناس بوجوب عزله ، وسقط سقطة ضبطتها اللجنة المالية فعزل من منصبه سنة ١٢٩٠ ، وأقام الناس لذلك من الزينات والأفراح فى جميع بلدان القطر مالم يُسمع بمثله ، وأصدر خير الدين قراراً بمحاكمته على ما اتهم به فحوكم ، وأُلزم بدفع خمسة وعشرين مليون فرنك .

وبذلك ختمت حياة مصطفى خزنة دار السياسة ، وهى حياة تعدُّ مَأْساة الأمة ، من ناحية موت الضمير فى رجل وُكِلَتْ إليه شئونُ البلاد فى أوقات حرجة ملأى بالمطامع الدولية ، ومن ناحية خنوع الشعب لهذا الرجل ومظالمه مدة تزيد على ثلاثين عاماً ، من غير أن يكون هناك رأى عامٌّ يزلزله وينحِّيه ،

---

(١) نزال : عراك .

وقوة الاحتمال فى مثل هذه الأحوال رذيلة من أكبر ما تُمنَى[1] به الشعوب .

من ذلك الحين كان خير الدين هو الوزير الأول ، أُطلقت يده فيما يرى من إصلاح ، ولا يَغُلُّ يدَه إلا مطامع الدول .

تولى إصلاحَ القطر من جميع نواحيه السياسية والزراعية والتعليمية والاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية .

فسلك مع قناصل الدول مسلكا حازماً صريحاً ، يُصْغى إلى طلباتهم المعقولة ويرفض غير المعقولة ، مع ذكر الأسباب المفصلة للرفض ، فلا يُداهِنُ ولا يُرائِى . ولذلك احترموه ولو خالفوه ، وقد يضعون العقباتِ فى سبيله باطناً ولكنهم يجاملونه ظاهراً .

وقسم الأراضى الزراعية إلى مناطق ، وتحرّى اختيار الأمناء لجلب الضرائب . ومن سهل عليه دفع الضريبة نقداً فعل ، أو محصولا فعل ، ونكل بمن ثبتت عليه الخيانة من الجباة ، ونظم العلاقات بين الملاك والمزارعين وبين الملاك والحكومة . وألغى الضرائب غير المعقولة وغير المستطاعة ، وأبطل الحملات العسكرية لتحصيل الضرائب بالقوة ، لأنها كثيراً ما كانت تَؤُول إلى أعمال السلب والنهب ، فعادت للناس طمأنينتهم ، وعادت للحكومة هيبتها واحترامها ، وانصرف الناس إلى الزراعة بعد أن كانوا ينصرفون عنها . ولما ترك الحكم كانت مساحة الأرض المستغلَّة مليون هكتار ، وكانت حين تسلم زمام الحكم ستين ألفاً .

وفى التعليم أنشأ مدرسة عصرية تعلم فيها العلوم العربية والشرعية ، وبجانبها الثقافة العصرية مع تعليم اللغات التركية والفرنسية والإيطالية ، وأصلح التعليم بجامع الزيتونة ، وجمع الكتب المبعثرة فى المساجد ، وكوّن بها مكتبة كبيرة ، ووهب لها من عنده ألفا ومائة كتاب مخطوط ، ونظمها تنظيما حديثاً ، وحسّن

---

(١) تمنى : تصاب .

مطبعة الدولة ووَكَل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية ، وأصلح إدارة « الرائد التونسى » وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، وشجع على نشر المقالات فيها ، كان ينشر فيها أفكاره السياسية ، وألزم الموظفين بقراءتها ، والتفت إلى الناحية الاقتصادية ، فنظم الجمرك ورفع ضريبة الاستيراد ٥٪ وخفض ضريبة الإصدار ، وأنشأ المخافر الجمركية لمنع التهريب . ونظم الوظائف الحكومية وعيّن مرتباتها وكما حدّد مرتبات القصر ، ووضع ميزانية الدولة على أساس صحيح ، وضبط المكاتبات فى الدواوين ، وأنشأ السِّجِلّات للصادر والوارد ، ورتّبها حتى يسهل الرجوع إليها .

وجدّ فى إحياء الصناعات المغربية كالنقش على الجِصّ والقباب ، وكان يأتى بِمَهَرة الصناع من البلاد ، وَيَعْهَدُ إليهم بتعليم طائفة من الشبان .

ونظم الأوقاف وكانت فوضى فى البيع والشراء وصرف الرَّيْع ، بعد أن كانت قد آلت أعيانُها إلى الخراب ، فجمعها فى إدارة واحدة ، وجعل عليها السيد محمد بيرم ومعه مجلس يُعِينه فى تنظيمها .

ونظر فرأى الناحية التشريعية والقضائية فى البلاد مضطربة ، والأجانب لا يخضعون لقانون البلاد ، وليس من السهل إقناعهم بالخضوع ، إذ ليس فى البلاد قانون ، فكان لكل من المذهب الحنفى والملكى قاض مطلَق الحكم فى الحوادث ، وقد يحدث أن الحادثين المتشابهين يقضى فيهما قضاءان مختلفان . ومن المبادئ التى يدين بها الأجانب أن تكون القوانين معروفة قبل الأحداث ، ليست مجالا للاجتهاد ولا التلاعب ، فعهد خير الدين إلى مختصين بدراسة القوانين المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى مصر وفى أوربة ، وأن يستخرجوا منها قانوناً يناسب القطر التونسى ، واستمرت اللجنة فى عملها ، ولكن خرج الوزير من الوزارة قبل أن يتمّ .

وهكذا نقل البلاد من حالة كَرْب وضيق وظلم وفوضى إلى حالة أمن ورخاء، وضبط ونظام، ورقيّ فى كل مرفق من مرافق الحياة، وكأنه بذلك كان يستملى نهضة مصر فيدخلها معدّلة فى بلاده.

أما المشاكل الدولية التى كانت أمامه فمعقدة مشتبكة ملتوية: فرنسا تنظر إلى تونس نظرة الصائد نَشَرَ شبكته، تحاول أن تجد من كل حادثة منفذاً لتدخلها فإذا لم تجد الحادثة خلقتها خلقاً، وتدّعى أن لها الحق فيما لها فيه حق وما ليس لها فيه حق، وتصطنع الرجال تمنّيهم المناصب الكبيرة حتى منصب الباى، إذا هم أعانوها وفَسَحُوا الطريق أمامها لبسط حمايتها.

وإيطاليا ليست أقل من فرنسا مطمعاً. ولما حدثت الحرب بين فرنسا وألمانيا سنة ١٢٨٨ هـ — ١٨٧١ م، وخرجت منها فرنسا منهزمة اشتدت مطامع إيطاليا وجدّت فى سعيها لتوسيع نفوذها، فكانت تونُس مسرحاً لتسابق الدولتين، كلٌّ تدبر دسائسها، وكل تُوعِزُ إلى جرائدها بما يتفق ومصلحتها.

وَسَط هذه المطامع والنُّذر بالخطر رأى خير الدين أن يضرب الدولتين بعضهما ببعض، وأن يقوّىَ الصلة بين تونُس والدولة العثمانية، لأن تونُس لا تستطيع القيام بنفسها، فرسم خطة توثيق الصلات وتحديد العلاقات بينهما، وكانت علاقات غامضة غير محدودة، فسعى سعياً متواصلا، وخاطب الباب العالى فى هذا الشأن وشرح له وجهة نظره، فأجيب إلى طلبه. وطلب الباب العالى إرسال مندوب إلى استامبول للمفاوضة فى هذا الأمر، فوقع الاختيار على خير الدين نفسه، فسافر وفاوض ونجح فى استصدار فرمان يحدد هذه العلاقة، ويقرر أن تونس إيالة عثمانية ولواليها الحق فى تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية لمن يكون أهلا لها، وفى العزل عنها بمقتضى قوانين العدل، وفى إجراء المعاملات المعتادة مع الدول الأجنبية، ما عدا الأمورَ السياسية التى تمس حقوق

الدولة العثمانية ، كأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ، كما تتضمن إقرار الوراثة فى العائلة المالكة ، مع المحافظة على الخطبة للسلطان وضَرْبِ السِّكَّة[1] باسمه ، و إجراء الأمور الداخلية فى البلاد على قوانين الشرع ومراعاة قواعد العدل التى يقتضيها الوقت والحال ، والتى تؤمِّن الناس فى النفس والعِرْضِ والمال . وقد صدر هذا الفرمان سنة ١٢٨٨ ، واستقبله الأهالى بالسرور .

وأخذ الباب العالى على عاتقه السعى فى موافقة الدول عليه ، ولكن مشاكله واضطراب أموره الداخلية والخارجية حالا دون إتمامه ، وأبت فرنسا الموافقة عليه لأنه يعوقها عما تنويه لتونس .

هذه خُطة خير الدين . إصلاح فى الداخل فى كل ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية ، و إصلاح فى الخارج بربط البلاد بالدولة العثمانية ربطاً وثيقاً يناهض به أطماع فرنسا و إيطاليا . ولكنْ عَوَّدنا التاريخ ألا يأتى مصلح بمثل ما أتى به خير الدين إلا أُوذِى .

— ٥ —

بعد أن سار شوطاً بعيداً فى طرق الإصلاح كانت تتجمع عناصر مختلفة تعاديه ، وتضع العراقيل فى سبيله ، وتشيع الأخبار عن خيانته وسوء قصده ، وتفسر بالشرّ بعضَ ما يأتى من الخير ، وتجسّم بعض ما يرتكب من أخطاء ، ولابد لكل مصلح من أخطاء .

فالباى (محمد الصادق) كان مصطفى خزنة دار الناهب السارق الخائن أحبّ إليه من خير الدين النزيه العادل الحازم ؛ فهذا لم يكن يعطيه من المال إلا ما تقرر له فى الميزانية ، وذاك يعطيه ما يشتهى ليأخذ لنفسه ما يشتهى ؛ وهذا حازم لا يجيز

(١) السكة : الأداة التى تضرب عليها النقود المعدنية .

من الأمر إلا ما وافق العدالة ومصلحة الشعب ، وذاك يقبل الشفاعة والرجاء ولو على حساب العدالة ومصلحة الشعب ؛ وهـذا جادّ خشن المَلْمَسِ ، وذاك ناعم هين لين ، والأمراء من مثل « الباى » يرضيهم المظهر ومن يجيب رغباتهم ، أكثر مما يرضيهم المخبَر ومن يقدِّر التبعات .

لذلك كرهه الباى وعاداه ، ولـكنه رأى تعلق الناس به فجاراه وداراه ، وخالفه سرًّا ووافقه جهراً .

ثم هناك أعوان مصطفى خزنة دار الذين كانوا يأكلون من فُتات مائدته ، ويسرقون درهماً إذا سرق ألفاً ، ويكسبون بالوساطة والشفاعة ، وينهبون من الضرائب غير المضبوطة ، قد رأوا خير الدين يسدّ فى وجوههم البـاب ويحصنه بالعدالة ويضع من النظم ما يفقرهم ليغنى الشعب ، — هؤلاء الذين لا يعجبهم النور وإنمـا يعجبهم الظلام قد كرهوه أيضاً ، وأخـذوا يَدُسّون له الدسائس وَينْصِبونَ له الشِّبَاك .

وهؤلاء أيضاً فئـة اشترت ذِمَمهم إيطاليا أو فرنسا ومنّتهم الأمانىّ بالمناصب والمغانم هم إذا أعانوها فى خطتها ، ودبّروا لها الاضطراب الذى يمكن من سلطانها ، وخلقوا الأحداث التى ترتكن عليها فى تدخلها .

وهـذه فرنسا كرهت أشدّ الـكره من خير الدين ما يقوم به من حركات لربط تونس بالدولة العلية ربطاً محكما ، فهى تريد عُزْلتها ليسهل الاستيلاء عليها ، حتى إنه فى إحدى سفرات خير الدين إلى استانبول ركب السفينة من ميناء تونس وقبل أن تُقلعَ أُعلنَ أن قادماً أتى لزيارته ، وإذا هذا القادم هو القومندان المساعد لبارجة فرنسية كانت راسية فى الميناء ، فسأله : هل يعتزم السفر ؟

أجاب : نعم ، فقال : إن قائده يرجو منه أن يؤخر سفره يومين أو ثلاثة حتى يتلقى القنصل التعليمات من باريس .

خير الدين : أنت رجل عسكرىّ مثلى تعلم أنى لا أستطيع مخالفة أمر حكومتى إلا إذا خالفتُ واجبى ، ولست أملك حرية الاختيار بين طاعتى للواجب ، ومجاملتى لقائدك ، و إذاً فأنا راحلٌ فى الساعة التى حددتها .

الضابط : فى هذه الحـــالة أحذّرك وأُنذرك بأن قائدى — مع الأسف — سيمنعك بالقوة .

خير الدين : كان الأولى أن تبـــدأ مهمتك بهذا الكلام ، ولستُ فى منزلة تجعلنى أتلقى الأوامر من قائدك ، ولستُ مغيّراً قرارى ، والحكومة التونسية مطلقة الحرية فى تصرفهـا . وسأمنحُك الوقت الكافى للعودة إلى بارجتك وتبليغ قائدك ما قلتَ ، وستقوم الباخرة فى موعدها ، و إذا كان قائدك سينفّذ تهديده فإنى أعرِف كيف أقابله بالمثل وبالوسائل التى أملكها وأحمّله تَبِعةَ ما يحدُث .

وتحركت السفينة فى المساء وطاردتها البـارجة الفرنسية ترسل الإشارات بالوعيد وتأمر بالوقوف من غير جَدْوَى حتى الصباح ، واستمرّ فى طريقه ، وعادت البارجة الفرنسية .

كل هذه القوى تجمعت لمعـاكسته فى وزارته ، وانتُهزت الفرصة لاتهامه بمايسقط منزلته . وربما كان أهم ما وُجه إليه من تهم أمران :

(١) اتهمه خصومه السياسيون بأنه منح امتيازاً لشركة فرنسية بمد خط حديدى بين تونس والجزائر ، وهو يعلم مطامع فرنسا ويعلم امتلاكها للجزائر ، فمدّ هذا الخط يمكنها عند إرادتها احتلال تونس أن تغزوها من الجزائر . وفى ذلك خطر أى خطر ، وقد أطنبوا فى هذه التُهَمة ، وأحكموا خُطتهم وأرادوا أن يضربوا عصفورين بحجر ؛ فمن ناحية يسيئون سمعتَه عند المواطنين الوطنيين ، ومن ناحية يشوّهون منزلته عند الدولة العثمانية التى تعتقد أنه رجلها ، يعمل لصالحها وصالح تونس يربط العلاقة الوثيقة بينهما .

وكان دفاع خير الدين وحزبه عن التهمة أن لهذه المسألة تاريخاً ، وهو أنه فى عهد وزارة مصطفى خزنة دار طلبت شركة إنجليزية مد خط حديدى بين تونس وميناها « حلق الوادى » فأجيبت إلى طلبها ، وأنشأته فعلا ثم باعته إلى شركة إيطالية ، و بعد مدة وجيزة طلبت شركة إنجليزية أخرى مدّ خط يسير من تونس إلى داخل البلاد حتى سوق العرب ، ثم يمتدّ إلى « كيف » مركز الصناعة الزراعية فى البلاد ، و ينتهى فى منتصف الطريق بين ولاية تونس وحدود الجزائر، فمنحت الشركة الامتياز لأن الباى ومجلسه كانا متفقين على أن من مصلحة البلاد الإكثار من مدّ الخطوط لتسهيل المواصلات . ولكن هذه الشركة لم تنجح فى جمع رأس المال لهذا الخط ، فطلبت مساهمة الحكومة بنسبة الرُّبع فى النفقات ، فلم تُجَب إلى ذلك ، وطلبت مُهلة بعد مهلة دون أن تبدأ فى العمل ، فسقط الامتياز من نفسه .

وفى وزارة خير الدين طلبت شركة فرنسية الإذن لها بمدّ خط بين تونس والجزائر ، فرفض خير الدين بحجة أن المسألة تتصل بالحدود ، والباب العالى وحده هو صاحب الحقّ — بمقتضى الفرمان — فى التصرف فى هذا الشأن ، فلا يمكنه أن يتفق مع الشركة بدون استشارته ، ورأت الشركة أن هذا يورّطها ، وأقل ما فيه أن طلبها من الباب العالى ذلك اعتراف منها بسيادته على تونس ، فعدلت مطالبها وطلبت أن تحل محل الشركة الإنجليزية فى مشروعها بالشروط نفسها ، وهذا يجعل الأمر فى يد الحكومة التونسية لأنه لا يصل إلى الحدود ، وعرض خير الدين الأمر على مجلس الوزراء ، فأجاب طلب الشركة .

و بعد ثمانية أشهر من اعتزاله الحكم عرضت الشركة تكملة الخط إلى حدود الجزائر ، فأجيبتْ إلى طلبها .

قال خير الدين : إنه لم يسمح بمد الخط إلى الحدود ، و إنه لو لم يسمح لفرنسا

بما سمح به لإنجلترا لنشأت عن ذلك مشكلة دولية لم يكن فيها موقفه قويًا ، ثم إن مد الخطوط الحديدية من مصالح الدول ، ومن الخير أن تنشئها الدولة أو الأهالى وليس ذلك فى الإمكان ، فالحكومة فقيرة تبتلع أكثر ميزانيتها فوائد الديون ، والأهالى فقراء جهلاء أو أغنياء لا علم لهم بالشركات ، ولا قدرةَ لهم على إدارتها ، فلم يبق إلا منحها للشركات الأجنبية أو عدم إنشائها بتاتاً .

والحق أن مركز خير الدين فيه بعض الضعف . فتعديل الشركة مطلبها واقتصارُها على جزء من الطريق يُفْهِم منه بالبداهة أنها تريد وضعَ رجلها فى مركز تَثِبُ منه إلى الحدود كما حدث فعلا . فالحزمُ كان يقتضى المنعَ بتاتاً ، إذْ من الواضح أنها جزَّأتْ مطلبها على دفعتين بعد أن طلبته دفعة واحدة ، والنتيجة واحدة .

وكأنه أحس بضعف حجته هذه فحاول أن يريح ضميره بعد سقوط تونس إذ قال : « على أن الفرنسيين عند غزوهم تونس أنزلوا قواتهم فى طبرق و بنزرت ، واجتازوا منهما الحدود إلى تونس ، دون أن يعتمدوا على السكة الحديدية المذكورة التى كانت فى بداية إنشائها » .

كما قال : إن إنشاء هذا الخطّ ليس هو الذى أضاع تونُس ، ولا عدم إنشائه كان يحميها ، لأن مركز تونس لم يكن يحميه إلا الضمير الأوربى الذى كان يوجب المحافظة على وحدة الدولة العثمانية . وما دامت أوربة سمحت لفرنسا بالانقضاض على فريسة هينة كتونس فخط الحديد لا يقدم ولا يؤخر .

وهذا ضرب من اليأس لا يصح أن يتسرّب إلى نفس المصلح .

ونقده بعضهم بأنه أيام وزارته الثانية جاء فرأى قوانين الشورى ملغاة ، فلم يعمل على إعادتها وإصلاح ما كان قد ظهر من عيوبها ، بل حكم البلاد حكما استبداديًا وإن كان عادلا ، وهو هو الذى طالما مجد الشورى فى كتاباته وفى مقدمة

كتابه ، وطالما قال إن الحاكم الذى يحكم بأمره و إن كان عادلا ليس لعدله ضمان ، إذ هو موقوت بوقته ، فكان واجباً عليه — وقد ملك زمام الأمر — أن يعيد الحكم النيابى و يقويه فى البلاد ، حتى يذوق الناس لذته و يفهموا فائدته .

وكانت حجته فى الرد عليهم أن الحكم النيابى فى المملكة الإسلامية لا يتيسر إلا بأحد أمرين : رغبة الملك أو الأمير فى ذلك ، أو قوة الرأى العام وثورته للمطالبة بهذا الحق على الرغم من رغبة الملك أو الأمير ، والأمران مفقودان فى تونس : فالباى يكره الحكم النيابى ولا يُطيقه ، والرأى العام جاهل خاضع ، وليس يفهم مزايا الحكم النيابى إلا أفراد معدودون ليس لرأيهم قوة التنفيذ . وهب أن الباى قَبِلَ النظام النيابى أليس فى إمكانه إلغاؤه ـ كما حدث ـ عند سنوح الفرصة مادامت الأمة ليس فيها من يحميه و يحرص عليه ، والعالمون بالأمور يرون أن حجته فى ذلك واهية فعندما أسندت إليه الوزارة كان قويا ، وكان الباى والناس يرون فيه المنقذ الوحيد لما آلت إليه الحال ، فلو تشدد فى عدم قبوله الحكم إلا بالنظام النيابى لاضطُر الباى أن يجيبه إلى مطلبه ، وفى مدته كان فى إمكانه تدعيمه حتى يألفه الناس ويطمئنوا إليه و يشعروا أنه حاجة ضرورية من حاجاتهم .

وعلى الجملة فهذا خير الدين بما له وما عليه ، حكم البلاد مرة ثانية حكما استبداديًا ولكنه عادل ، وتولى أمر البلاد وهى فوضى فى كل ناحية من نواحيها ، فعالجها بحزم وضبط وقوة ، وقبض بيد من حديد على المفسدين والمتلاعبين ، ودفع البلاد إلى الأمام بأقصى ما يستطيع من قوة ، وعالج فى كياسة التيارات السياسية فى أحرج أوقاتها ، ولكن كان شأنه فى ذلك شأن كل مستبد عادل ، يزول فيزول بزواله كل إصلاح ، وترجع الأمور إلى ما كانت عليه من اضطراب وفساد .

لقد سمع الباى إلى الوُشاة فصدّ عنه ، وأوسع الطريق أمام الدساسين يدسون

له و يشيعون الأراجيف [١] حوله حتى بالمتناقضات ؛ فريق يقول إنه يريد تسليم البلاد لفرنسا بدليل مسألة السكة الحديدية ، وآخرون يقولون إنه يريد تسليم البلاد للدولة العلية وسلبها استقلالها بدليل مساعيه المختلفة فى هذا الطريق . وقد نصح له بعضهم فى هذا الموقف بأن يشرك معه الوزراء فى تصرفاته ، وتحمل المسئوليات معه ، وأن يقسم الإدارة إلى أقسام ، ويجعل على كل قسم رئيساً يلقّب بوزير يتحمل المسئولية فى اختصاصه ، ولا يرجع إليه هو إلا فى الأمور الهامّة ، وبذلك توزّع الأعباء والمسئوليات ، ولكنه كان من الأشخاص الذين ضعفت ثقتهم بكل من حولهم ، وشك فى كل الرجال الذين ناصروا العهد الماضى ، ولم يؤمن إلا بالله ونفسه . فخشِيَ إن هو فعل ذلك أن يتلاعب من يسند إليهم العمل فيما يتولونه و يعقدوا له من المشاكل أكثر مما يحلون ، فرفض هذا وظل قابضاً على زمام كل الأمور .

نجحت دسائس الدساسين فباعدوا بينه و بين الوالى ، وزاد الأمر سوءاً أن الدولة العثمانية كانت قد دخلت فى حرب مع الروسيا ، وطلب الباب العالى المعونة من الولايات ومنها تونس ، فتراخى البای عن إجابة هذا الطلب ، وتحمّس خير الدين ودعا الأهالى إلى التطوع فتطوّعوا ، وأرسل ما تطوعوا به إلى الباب العالى ، فازداد البای نفوراً منه لأنه لم يكن يسره الارتباط الوثيق بين تونس والدولة العثمانية .

وكان أخشى ما يخشاه البای هِياج الأهالى لعزله، لتعلقهم به و إظهار تعلقهم به فى المناسبات المختلفة اعترافا منهم بجميله . فلما كثرت الإشاعات حوله انتهز البای الفرصة وأشعره بعدم رضاه عنه ، فقدم خير الدين استقالته فقبلها البای ، وكان ذلك سنة ١٢٩٤ ، وأمر البای الموظفين بتجنبه حتى خاصة أصدقائه ، وقد

(١) الأراجيف : الأخبار الكاذبة السيئة .

استأذن الوزراء الباى فى زيارة خير الدين عقب استقالته فلم يأذن لهم ، وأُرْصِدتْ حول داره العيون [١] فكان فى حقيقة الأمر معتقـــلاً ، ولما سئم هذا العيش استأذن فى السفر إلى أوربة لمداواة أعصابه فامتنع الباى أولا ورضى أخيرا ، ثم طلب العودة على أن يؤمَّن على حريته الشـخصية من غير أن يتدخل فى الأمور السياسية ، فلم يُرَدّ على طلبه بقبول ولا رفض ، فحضر بنفسه من غير أمان ، وضُيِّق عليه أكثر مما كان .

— ٦ —

قضى خير الدين — بعد اعتزاله الوزارة — أعواماً سُودا ، فقد كان أشبه بسجين لا يزور ولا يُزَار ، ولم يتجه إلى التأليف يتسلى به كما فعل فى العهد الماضى إذ كان فى المرة الماضية شابا آملا ، فأمسى فى هذه المرة شيخا يائسا ، يرى كل مابناه من إصلاح وما وضعه من خطط يتهدم على يد الباى وأعوانه حجرا فحجراً ، وفرنسا تتقدم للقضاء على استقلال البلاد خطوة فخطوة ؛ ثم إذا هو ضاق صدره مما يرى ، وتهدمت أعصابه مما يفكر ، سافر إلى أوربة يظن أن فيها سَعة من ضيق ، فإذا هى ضِيق فوق ضِيق ، لا يلبث حتى يشعر بالحنين إلى بلاده ، فعل هـذا مرتين ، فكان يستشفى من داء بداء .

وأخيراً وصلت إليه برقية من كبير الأمناء يأمره فيها بالحضور إلى الآستـانة فأطلع عليها الباى فتردد فى الإذن له ، وشاور قناصل الدول فأشاروا عليه بأن يسمح له فسافر فى شهر رمضان سنة ١٢٩٥ ، وكان سفراً حزينا تعطف عليه قلوب الناس ولا يتيسر لهم وَداعه لأن الباى أمر أن لا وداع ، وترك أسرته وماله فى حماية من لا يوثق بهم فى الحماية ، وقد كان له أملاك كثيرة ، ثلاثة قصور أهداهـا إليه

(١) العيون : الجواسيس .

البايات المتعاقبة جزاءً له على خدمته أيام رضاهم عنه ، وغابة من شجر الزيتون أهداها إليه الباى أحمد ، ومنزل كبير به مياه معدنية أهداه إليه الباى محمد ، وَضيْعَة كبيرة منحها له الباى محمد الصادق ، وقد أراد أن يبيع كل هذه الأملاك لعزمه على الاستقرار فى الآستانة فعرضها على الحكومة التونسية فأبت شراءها ، فأمر وكيله أن يعلن الأهالى التونسيين بخَفْض أسعارها ، فلم يتقدم أحد خوفاً من الباى ورجال حكومته ، فلما اضطُر إلى بيعها للفرنسيين بعد سنة من إعلانه نقدوه نقداً مرّاً ، فكان الأمر كما قال أبو العلاء :

عِنَب وخمـــر فى الإناء وشاربٌ فمن المَلُومُ : أعاصِرٌ أم حَاسى[1] !

* * *

وصل إلى الآستانة فوجد فى انتظاره سليمان باشا مندوب السلطان عبد الحميد وحمدى باشا كبير الأمناء وعلى فؤاد بك السكرتير الأول للسلطان ، وتوجه إلى قصر يلدز وقَيّد اسمه ، فدُعِىَ للمقابلة فى المساء نفسه ، وتحدث معه السلطان طويلا ، واستبقاه للعشاء معه ليكتبنه كنهه ويزنه بموازينه .

وأمر السلطان فأُعدّ له جناح فى قصر من قصوره الكبيرة ، وأرسل سليمان باشا إلى تونس ليعود بأسرة خير الدين .

وسرعان ماعُيّنَ وزيرَ دولة ، فكان يدعى لحضور مجلس الوزراء عندما يجتمع لبحث المسائل الخطيرة ، ولم يمض شهر حتى سمع من كبير الوزراء أن السلطان يرشّحه لوزارة العدل ، فرجا منه ورجا من كل من توسّم فيه الجاه أن يسعى لعدم إتمام ذلك فلم يفد شيئاً ، فذهب لمقابلة السلطان نفسه وتوسل إليه أن يُعْفِيَهُ من ذلك فقبل رجاءه وأعفاه .

وكانت أكبر حجة له فى الاعتذار أنه لا يستطيع خدمة البلاد — وخاصة

---

(١) الحاسى : الشارب .

من طريق الوزارة — إلا إذا عاش فيها زمناً طويلا ، عرف أهلها ودرس شؤونها وتعرف كُنْهَ[1] أمورها ووجوه الإصلاح فيها .

هـذا ما كان يقوله ، وأما ما يبطنه فهو أنه يرى أيضاً أن الدولة العثمانية أصبحت من المرض بحيث لا يُرْجىَ لها علاج فى وضعها الحاضر ، ثم هو دائم الحنين لتونس إذ صارت وطنه يأنس بها ويستوحش من فراقها ، ويفضل أن يكون فرداً آمناً فيها على أن يكون وزيراً فى غيرها .

هذا الذى كان يعتذر فى إلحاح عن الوزارة يُدْعَى إلى يلدز فى الصباح المبكّر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ م = ١٢٩٥ هـ ويقابل السلطان فيخبره أنه عُين رئيساً للوزارة ، ولما أراد أن يعتذر أبلغه أنه أمضى المرسوم ولم يعد فى الإمكان إلغاؤه بحال .

أصبح خير الدين صدراً أعظم فى أيامٍ تواجه فيها الدولة العثمانية شدائد من أخطر الأمور وأشدها تعقيداً وارتباكا .

فتركيا فى حرب مع الروس ومنهزمة أمامهم ، وجيوش الروس تتقدم وتهدد العاصمة نفسها . والأسطول البريطانى فى مياه البسفور . وحالة البلاد الداخلية من مالية واقتصادية ونفسية من أسوإ الحالات ، حتى كان أصحاب المخابز يفضلون إغلاق مخابزهم على التعامل بنقود متدهورة تكاد تكون فاقدة القيمة ، و ٣٨٠٠٠٠ مهاجر لا مورد لهم ولا مُعين يزحفون على العاصمة . ومعاهدة سان ستيفانو التى عقدت فى برلين سنة ١٨٧٨ كانت طويلة الذيول تتطلب عقد معاهدة بين تركيا وروسيا فى الأمور الخاصة بهما . وأبىَ الروسُ الجلاءعن أراضى الدولة العثمانية حتى تتم المعاهدة ، وأبى الإنجليز سحب أسطولهم حتى تجلو الجيوش الروسية . ومشكلة قبرص معلقة ، والحالة مرتبكة مع النمسا لاحتلالها البوسنة ، ومشكلة الأرمن قائمة .

---

(١) كنه الأمور : باطنها وحقيقتها .

فى هذا الأتونِ المستعِر[1] وُضِعَ خير الدين ليُطفئ النار . وأىّ قدرة تستطيع إطفاءها من غير حرائق ؟ . لقد كانت سياسته « إنقاذ ما يمكن إنقاذه ».

فبذل كل ما يستطيع من رأى وجهد حتى كان الاتفاق مع روسيا ، ووضعت ضمانات تكفل مصالح المسلمين فى بلغاريا وروملى الشرقى ، وخُفضَت التعويضات الحربية تخفيضاً كبيراً ، وانسحبت الجيوش الروسية إلى بلغاريا وروملى ، كما انسحب الأسطول البريطانى من بحر مرمرة ، وسُوِّى الخلاف بين تركيا والنمسا بما حفظ لتركيا كثيراً من حقوقها . وحلت مشكلة الأرمن التى استعصت على الحل نحو عشر سنوات إلخ إلخ ، وبسياسته حقًّا أنقذ ما يمكن إنقاذه .

وفى أيام وزارته هـذه كانت مشكلة مصر الكبرى فى آخر عهد الخديو إسماعيل ، فإنه لما اضطربت الحالة المالية والسياسية فى مصر عزمت إنجلترا وفرنسا على التدخل فى شئونها تدخلا آخر جديداً ؛ فأرسلتا إلى قنصليهما فى مصر ليطلبا من الخديو إسماعيل نزولَه عن العرش لأكبر أبنائه « توفيق » فأبى إسماعيل محتجًّا بأن ذلك من حق الباب العالى وحده ، مؤملا أن يرفض هذا الباب العالى مطلب الدول . وزاد الأمر سوءاً أن قنصلى ألمانيا والنمسا انضما فى الرأى إلى قنصلى إنجلترا وفرنسا ، فكانت هذه مشكلة جديدة أمام خير الدين فى الآستانة ، إن هو أجاب فقد سمح للدول الأوربية بالتدخّل فيما ليس من حقها ، وإن هو رفض خَشِىَ أن تتجمع هذه الدول وتُصَمِّم ، وتفعل بالقوة أكثر مما تصل إليه بالمفاوضة ، وتقطع العلاقة الباقية بين مصر والدولة العثمانية ، وتنتهز الفرصة السانحة فتلتهم إحداها مصر والأخرى تونس إلخ .

حار خير الدين طويلا بين الرأيين هو ووزراؤه وسلطانه ، وأخيراً كان من رأيه أن يطأطىء الرأس قليلا أمام العاصفة ، ويشير على السلطان بخلع إسماعيل ،

---

(١) الأتون المستعر : الموقد المشتعل .

ولكن يجب أن يعمل شيئاً آخر مع هذا ، وهو أن يتلافى الأسباب التى جرّت إلى هذا التدخل الأجنبى ، فيسلب بعض الحقوق التى أعطيت لخديوى مصر ، كالاستدانة وعَقْدِ المعاهدات مع الدول الأجنبية ، فينتهز هـذه الفرصة لتعديل فرمان مصر . ولكن أبتْ إنجلترا وفرنسا ذلك ، لأن هـذا يَزيد فى تَبَعِيَّة مصر للدولة العثمانية ، ومن مصلحتهما أن تكون حقوقُ مصر أوسعَ وسلطتها أكبر للنتيجة المنتظرة .

وصدر الأمر بعزل الخديو إسماعيل ، وكَثُر الأخذ والردّ فى مسألة تعديل الفرمان حتى خرج خير الدين من الوزارة ، فأجابت الوزارة التى وليتها مطالب الدول فى إصدار الفرمان المعتاد مع بعض التعديلات .

***

ثمانية أشهر قضاها رئيس وزارة كانت أعباؤها تساوى ثمانين عاماً . ولولا ما عُهِد إليه من حل المشاكل ما بقى هـذه الأشهر الثمانية ، ففيه من الصفات مالا يتفق ومزاج السلطان عبد الحميد : حرّ الفكر ، واسع النظر ، متحمّس فى تحقيق الإصلاح ، مُرْهَف الحس فى العدالة وما يتعلق بهـا ؛ يرى أنه وقد عُين رئيسا للوزراء يجب أن يتحمل المسئولية ، فيصرّف الأمور كما يرى هو وزملاؤه ليتحمل نتائج رأيه ؛ فأما أن يأمره السلطان ويتحمل هو المسئولية فليس حقًّا ولا عدلا ، السلطان يريد عبداً مأموراً ، وهو يريد نفسه حرًّا مسئولا ؛ لهذا نَفَرَ منه السلطان كما نَفَرَ منه الباى من قبل .

وتألّب عليه أيضاً رجال الدين[1] ، إذ كره منهم ضيق عقلهم وتعرضهم لما ليس من شأنهم ، وتدخلهم فى أمور من السياسة لا يحسنونها ، وكرهوا هم منه الوقوف أمامهم وضغطَه عليهم .

---

(١) تألبوا عليه : تجمعوا .

لكل هذا عُزِلَ خير الدين بعد ثمانية أشهر فى قسوة ، وما كان أقربَ مأتمه من عُرسه ! وأدرك عبد الحميد أن قد خابت فراسته فيه ، وظل بعد ذلك نحو عشر سنين فى مقاعد النظَّارة . لا يمثِّل على المسرح شيئاً . وكل ما يرى مَآس لا مَلْهَاةَ فيها .

ومات وهو فى الآستانة فى سنة ١٨٨٩—١٣٠٧ عن نحو سبعين عاماً ، ودُفن فى جامع أيوب ، وخلف تاريخاً فى الإصلاح حافلا ، وكفاحاً للفساد طويلا ، وذنبه أنه لم يجد مُوَاتِياً [١] من الشعب ولا مؤازِراً من السلطان .

لقد كان مصلحاً اجتماعيّا وسياسيّا من جنس مدحت باشا ، غير أن الفرق بينهما كالفرق بين السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ؛ فمدحت يصلح ، فإن عجز عن الإصلاح ثار ودَبَّر الانقلاب ، وخير الدين يصلح ، فإن عجز عن الإصلاح رفع يديه إلى السماء وقال : « اللهم إنى قد بلَّغت » .

وكانت فضائله التى تكوّن شخصيته الجرأة فى قول الحق ، وعمله من غير خوف ، وصلابته فيما يعتقده من غير انحناء ، وحريته فى تفكيره من غير جمود ، وقوة كواهِلِه [٢] على حمل الأعباء من غير تبرّم . فرحمه الله .

---

(١) مواتياً : معوانا يوافقه .

(٢) الكواهل : جمع كاهل ، وهو أعلى الظهر مما يلى العنق .